

كلمة الدكتور نصر السيد

الجلسة الإستشارية للإعلاميين و الكتاب و الفنانين، و أعضاء اللجنة التأسيسية للدستور
حول قضايا الطفولة و الأمومة فى مشروع دستور مصر القادم

الأربعاء ٢٠١٢/٧/١٨

فى البداية أود أن أعبر لحضراتكم عن خالص شكرى و عميق تقديرى لتشريفكم المجلس القومى للطفولة و الأمومة بالحضور.

تمرمصراً الآن بمرحلة فارقة من تاريخها؛ مرحلة تفرض مزيد من التعاون و الجهد من أجل الوصول بمصرنا الغالية إلى بر الأمان ، و فى ظل ما تمر به مصر الآن من تكاتف الجهود فى إعداد دستور متكامل للبلاد؛ سوف يحدد ملامح الدولة المصرية لعشرات من السنوات - إن لم يكن من العقود - القادمة ، قام المجلس القومى للطفولة و الأمومة بإعداد ورقة بحثية عن وضع الطفولة و الأمومة فى الدستور القادم.

و أود أن أشير إن المجلس القومى للطفولة و الأمومة معنى بالأطفال حتى سن ١٨ عام و يعمل جاهداً على توفير الظروف الإيجابية التى تساهم فى تكوين و تطور و نماء الطفل المصرى و حماية حقوقه . و من هذا المنظور حرص المجلس القومى للطفولة و الأمومة على تضمين حقوق الطفل فى دستور مصر القادم و منها حقه فى الصحة و حقه فى التعليم و حقه فى الحصول على معاملة قضائية عادلة تعترف باحتياجاته ، كذلك رعاية الأشخاص ذوى الإعاقة و الحق فى الحماية من كافة أشكال العنف و الاستغلال حتى ينشأ جيلاً من الشباب له حق التصويت و المشاركة و قادر على إتخاذ القرار فى مختلف جوانب الحياة .

أيضاً يهتم المجلس القومى للطفولة و الأمومة بالأم المصرية و تحسين أوضاعها و توفير الحقوق الأساسية لها مثل توفير شروط عادلة و إنسانية فى العمل و تخفيف عبء الأمومة و التيسير على الأم المصرية للتوفيق بين عملها فى المجتمع و واجباتها و دورها نحو أسرتها؛ كذلك التأكيد على دور الدولة فى حماية الأمهات المعيلات و محو أمية الأمهات ، و أهمية مد مظلة التأمين الصحى ليشمل جميع الأمهات مع تحسين مستوى الخدمات المقدمة و خفض معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل و الولادة و هو يعد مؤشر لتقدم الأمم .

و انطلاقاً من ذلك ، حرص المجلس القومى للطفولة و الأمومة على تضمين هذه الحقوق فى دستور مصر القادم ، نظراً لما يمثله الأطفال و الأمهات من نسبة كبيرة تكاد أن تصل إلى ما يزيد عن نصف المجتمع المصرى.

و تأتى هذه الورقة فى أربعة أجزاء؛ تعرض فى جزئها الأول بالتحليل أوضاع الطفولة و الأمومة فى الدساتير المصرىة حيث تناولت بالتحليل كل من دستور ١٩٢٣، ١٩٣٠، مشروع دستور ١٩٥٤، ١٩٦٤، ١٩٧١، و الإعلان الدستورى لعام ٢٠١١. و فى الجزء الثانى رصدت الورقة المواد الدستورية المتعلقة بالطفولة و الأمومة فى الخبرة الدولية و ذلك بتحليل دساتير أربع دول مرت بظروف متشابهة للحالة المصرىة و هى جورجيا و جنوب أفريقيا و الهند و البرازيل . و فى الجزء الثالث تناولت الورقة بالدراسة و التحليل دساتير أربع دول إسلامية هى إندونيسا و ماليزيا و تركيا و الجزائر. و خلصت الورقة فى الجزء الرابع و الأخير إلى مجموعة من الموضوعات المقترحة تضمينها فى مشروع الدستور المصرى بناء على هذه المراجعات

و بعد الإنتهاء من إعداد الورقة البحثية تم التوصل إلى مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالطفولة و الأمومة من أجل صياغتها و تضمينها فى الدستور القادم.

كما تم تشكيل لجنة من الخبراء القانونيين من أجل الصياغة الدستورية لهذه المواد المقترحة تضمينها فى الدستور القادم؛ و انتهت اللجنة إلى صياغة عدد (٥) من المواد المعنية بشؤون الطفولة و الأمومة .

و شرع المجلس فى إعداد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع الأطراف المعنية ؛ أولها لقاء تم يوم الأحد مع رجال الدين المسيحى و الإسلامى ، يليه لقاءنا اليوم ثم لقاء مع ممثلى المجتمع المدنى. و فى ضوء هذه اللقاءات سوف يعاد صياغة هذه المواد الدستورية المقترحة من أجل عرضها على اللجنة التأسيسية للدستور. كما تم طلب عقد جلسة استماع عن قضايا الطفولة و الأمومة فى الدستور من اللجنة التأسيسية للدستور.

و الآن و بحضور هذا الجمع الكريم سنعرض على سيادتكم ما تم التوصل إليه و فى انتظار إسهاماتكم البناءة و مداخلتكم الرصينة فى الوصول إلى وضع أفضل للطفولة و الأمومة فى مصر.

و فى نهاية حديثى أود القول و التأكيد على أن مستقبل الأوطان و فى مقدمتها مصر ، محكوم بأوضاع الطفولة و الأمومة فيها، و مدى العناية التى تقدمها الدولة لهم، و لذا ندعو الله أن يتوج مجهودتنا بالنجاح و أن يتم التوصل إلى وضع أفضل للطفولة و الأمومة فى الدستور القادم.